

## الأنشطة الرقابية للفترة الأولى من الدورة الثانية لدور الانعقاد السنوي الـ18

أعد المادة للنشر / محمد مجمل  
رئيس تحرير الموقع الإلكتروني

يتجسد دور مجلس النواب الرقابي في عدد من جلسات المجلس من خلال إلزام الحكومة بعدد من التوصيات بالإضافة إلى ما يوجهه النواب من استجوابات وأسئلة سواء إلى رئيس حكومة الإنقاذ ونوابه أو إلى عدد من الوزراء ومسؤولي بعض الجهات الحكومية؛ ومن ثم الاستماع إلى ردود وإيضاحات الوزراء أو نوابهم ووكلائهم أو رؤساء عدد من الهيئات والمؤسسات على تلك الأسئلة .

وانطلاقاً من المسؤولية الملقاة على عاتق مجلس النواب في ممارسة دوره الرقابي حسب الوجه المبين في دستور الجمهورية اليمنية وفي ضوء ما حددته اللائحة الداخلية للمجلس قام المجلس بعدد من الأنشطة الرقابية خلال جلسات أعمال فترته الماضية (الفترة الأولى من الدورة الثانية لدور الانعقاد السنوي الـ18 ) والتي استمرت من 06 إلى 20 رجب 1444 هـ الموافق من 01-28 إلى 11-02-2023 م .

معظم جلسات هذه الفترة تخللتها العديد من الأنشطة الرقابية المتنوعة من أسئلة وتوصيات وردود وإيضاحات الجانب الحكومي على الأسئلة والتوصيات؛ وهنا نورد الأنشطة الرقابية لتلك الفترة.

كما تميز دور المجلس الرقابي للفترة الماضية بإقراره عقد سلسلة من الاجتماعات البرلمانية الحكومية المشتركة التي ناقشت فيها اللجان الدائمة كل فيما يخصها مع الجوانب الحومية عدداً من النقاط المتصلة بأداء الجهات الحكومية وأوجه القصور التي رافقت الأداء؛ وكذا مدى مستوى تنفيذ عدد من الجهات الحكومية للتوصيات الصادرة عن اللجان بشكل خاص أو توصيات المجلس بشكل عام والتي تقرر أثناء عقد جلسات مجلس النواب .

كما تخللت تلك الاجتماعات عدداً من الردود والإيضاحات من عدد من ممثلي الجهات الحكومية على عدد من استفسارات وأسئلة النواب أو عن أداء تلك الجهات ومدى التزامها بتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس.

وهنا نورد تفاصيل الأنشطة الرقابية لمجلس النواب للفترة الماضية.

## إيضاحات نائب رئيس الوزراء وزير المالية عن دور الوزارة في أداء عملها وما أنجزته

استمع الاجتماع البرلماني الحكومي المنعقد يوم 2 شعبان 1444هـ الموافق 2023-2-22م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي من نائب رئيس الوزراء وزير المالية د. رشيد أبو لحوم الى إيضاحاته عن دور الوزارة في أداء عملها وما أنجزته خلال الفترة الماضية فيما يتعلق بالتزامها بصرف عائدات الصناديق الخاصة بموجب القوانين التي أنشئت من أجلها..



وأكد في سياق إيضاحاته ان الصناديق الخاصة تؤدي مهامها وفقاً للموازنات المقررة والموقع عليها من قبل أمناء الصناديق حسب القوانين وتوصيات مجلس النواب بهذا الخصوص .. مشيراً إلى أن الوزارة ستقدم للمجلس عرضاً عن النظام الإلكتروني الذي تم اعاده والبدء في إدخال نظام التتبع الإلكتروني لحركة سير المعدات والعجلات الخاصة بقطاع النظافة وذلك في إطار خطط ترشيد الإفاق وفقاً لنماذج احتساب دقيقة..

كما أوضح أنه تم عمل تحليل لمستوى أداء الوحدات لعشر سنوات مؤكداً على أن الوزارة تعمل وفقاً لتوصيات المجلس وانها تمثل خط الدفاع الأول في العمل الرقابي..

وتطرق وزير المالية إلى إمكانية التحول في إيجاد الحلول والبدائل للكثير من المشاكل ومنها التوجه للطاقة البديلة، وتطبيق النظام الإلكتروني والربط الشبكي بحيث تكون المحافظات مرتبطة بنظام واحد

كما أكد على القيام بعمل ربط شبكي مع البنك المركزي والسعي لتوحيد الوعاء الإيرادي على مستوى المديرية وبالتالي حصر الإيرادات في كافة المؤسسات وبالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية والجهات المعنية.. مشيراً لما قطعه الوزارة في إيجاد ميزان محوري للحمولات وضبط المخالفين.. وأوضح ان إيرادات الصناديق يتم توريدها إلى حسابات جارية خاصة بالصناديق..

وتطرقت النقاشات خلال الاجتماع إلى أهمية معالجة القضايا الشائكة والمتعلقة منها بتحسين الخدمات.

## إيضاحات نائب وزير الصناعة والتجارة حول مؤسسة صناعة الغزل والنسيج

قدم الجانب الحكومي ممثلاً بنائب وزير الصناعة والتجارة أحمد الشوتري في الاجتماع البرلماني الحكومي المنعقد يوم 2 شعبان 1444 هـ الموافق 2023-2-22م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي - تقريراً مختصراً عن المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج والوضع الراهن للمصنع والمصالح التابعة للمؤسسة، وكذا تقرير موجز عن مصنع الشركة اليمنية لصناعات وتجارة الأدوية يدكو والمشاكل التي تواجه الشركة والحلول المقترحة..

وقد استمعت اللجنة من الجانب الحكومي إلى إيضاحاته حول المواضيع المشار إليها سابقاً.

وأقرت اللجنة مواصلة جهودها مع الوزارة لدراسة تلك الإشكالات والعمل بروح الفريق الواحد وإيجاد المعالجات والإصلاحات اللازمة المتعلقة بالوزارة والجهات التابعة لها.

## إيضاحات وزير الزراعة حول دور الوزارة في المحافظة على المزارع التابعة لها

استمع الاجتماع البرلماني الحكومي المنعقد يوم 1 شعبان 1444 هـ الموافق 2023-2-21م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي إلى إيضاحات وزير الزراعة الأخ عبدالملك الثور حول دور الوزارة في المحافظة على المزارع التابعة للوزارة وغيرها من الأصول والممتلكات وإعداد البحوث الزراعية والتوسع في دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي.



وأشار الوزير إلى تمكن الباحثين من تطوير بذور البطاطس بالتلقيح الزهري.. مؤكدا حرص الوزارة على مضاعفة الإنتاج من محصول البطاطس.

وأوضح أنه تم استعادة وتأهيل بعض المزارع ومتابعة الجهود للتخلص من المبيدات المحظورة ومنتهية الصلاحية وإمكانية إعادتها إلى بلدان المنشأ، الأمر الذي يتطلب رفع التحريز عليها من قبل القضاء.

وتطرق وزير الزراعة إلى جهود التوسع في زراعة القمح والمحاصيل الأخرى.. لافتا إلى أن الوزارة بصدد تقديم مقترحات لتطوير القوانين.

فيما أشارت ملاحظات أعضاء اللجان المعنية إلى أهمية متابعة الرقابة الدورية على أسواق بيع المواشي والدواجن ومنع استخدام الأعلاف لغرض تسمينها.

وتساءل الاجتماع عن دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في متابعة ذلك ووقف أي إجراءات مخالفة، كما تطرق النقاش إلى أهمية منع استيراد الفواكه التي تنتج محليا حتى لا يؤثر ذلك على الإنتاج المحلي.

وأكد الاجتماع على أهمية توحيد الجهود للنهوض بالقطاع الزراعي ورفع مستوى الوعي في التعامل مع المبيدات الخطيرة وعدم الاحتفاظ بها في المدن والتخلص منها بطريقة صحيحة.

وألزم الاجتماع وزارة الزراعة والري بتقديم تقارير مفصلة حول المبيدات وأضرارها ومخاطرها والكميات المحرزة.

وأحال الاجتماع الردود إلى لجنة الزراعة والري لمناقشتها في ضوء الملاحظات المقدمة في الاجتماع مع الجانب الحكومي وتقديم تقرير بذلك.

### **إيضاحات وزير الثقافة عن استعادة الوزارة لبعض القطع الأثرية**

استمع الاجتماع البرلماني الحكومي المنعقد يوم 1 شعبان 1444هـ الموافق 2023-2-21م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي إلى إيضاحات وزير الثقافة الأخ عبدالله الكبسي الذي أكد على أهمية توحيد الجهود وتوفير الاعتمادات والإمكانات اللازمة للحفاظ على التراث والمدن التاريخية، والمخطوطات، وتخصيص الدعم اللازم بما يمكن الوزارة، والمرفق والقطاعات التابعة لها من القيام بأعمالها.

وأشار إلى استعادة الوزارة لبعض القطع الأثرية وتوثيقها وتسجيلها.. مبينا أن هناك مواقع أثرية في زبيد وصنعاء القديمة بحاجة إلى الاهتمام.

وسلم وزير الثقافة المجلس ملفا بأبرز الصعوبات والاحتياجات اللازمة لعمل الوزارة وما قامت به من أعمال، على رأسها إعادة صيانة وترميم بعض المباني.. موضحا أن هناك فرق فنية تعمل حاليا للمحافظة على المخطوطات.

وتطرق الوزير الكبسي إلى تمكن الوزارة من استعادة عدد من المخطوطات والقطع الأثرية وإيداعها في المتحف الوطني.

وفي الاجتماع أكد رئيس المجلس على أهمية الحفاظ على التراث والمخطوطات، وكلف اللجنة بمتابعة الموضوع مع الجانب الحكومي وموافاة المجلس بتقرير مفصل حول ذلك.

## إيضاحات نائب وزير الإعلام حول دور الوزارة في مواجهة الأباطيل التي يروج لها العدوان

استمع الاجتماع البرلماني الحكومي المنعقد يوم 1 شعبان 1444هـ الموافق 2023-2-21م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي من نائب وزير الإعلام فهمي اليوسفي إلى إيضاحات حول استفسارات لجنة الإعلام والثقافة والسياحة بالمجلس حول دور الوزارة في تنظيم منح التراخيص لإنشاء الإذاعات ودور وزارة الإعلام في مواجهة الأباطيل التي يروج لها العدوان وإيصال مظلومية الشعب اليمني إلى العالم.

وتطرق نائب وزير الإعلام إلى حجم الدمار الذي ألحقه العدوان بالمباني والمقرات التابعة لوزارة الإعلام والمؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون.

وأشار إلى وجود إشكالية في منح التصاريح الخاصة بإنشاء إذاعات جديدة، نتيجة وجود تداخل مع بعض الجهات الأخرى.

ورداً على طلب الاجتماع بتقديم ردود كتابية من وزارة الإعلام، أوضح نائب وزير الإعلام أنه سبق وأن سلمت الوزارة ردوداً إيضاحية على بعض الاستفسارات المقدمة من المجلس.

وأقر الاجتماع إحالة الموضوع إلى لجنة الإعلام والثقافة لمتابعة ما أنجزته وزارة الإعلام والاحتياجات، وما هو متعثر منها والرد على الأسئلة والاستفسارات الموجهة للوزارة، وتقديم تقرير بذلك.

## إيضاحات وزارة السياحة عن أسباب إغلاق بعض النوادي السياحية

قدم ممثلو وزارة السياحة ومجلس الترويج السياحي في الاجتماع البرلماني الحكومي المنعقد يوم 1 شعبان 1444هـ الموافق 2023-2-21م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي إيضاحات عن أسباب إغلاق بعض النوادي، ودور مجلس الترويج والهيئة العامة للاستثمار في تقديم التسهيلات للمستثمرين، إضافة إلى جهود الوزارة للارتقاء بقطاع السياحة وما تكبده القطاع من خسائر جراء استمرار العدوان والحصار.

وأشاروا إلى وجود بعض الإشكالات المتمثلة في عدم وجود الاعتمادات اللازمة.. لافتين إلى أنه صدر تعميم وزاري لتصنيف المنشآت السياحية وتم البدء بالإجراءات ومنح رقم سياحي لكل منشأة تنطبق عليها الشروط.

## إيضاحات وزير الإدارة المحلية عن أداء الوزارة

استمع الاجتماع البرلماني الحكومي المنعقد يوم 29 رجب 1444هـ الموافق 2023-2-20م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي إلى إيضاحات وزير الإدارة المحلية علي بن علي القيسي عن أداء وزارته والذي ثمن جهود رئيس وأعضاء مجلس النواب.. وحيأ صمودهم وثباتهم في مواجهة العدوان.. لافتاً إلى أن المجلس استمر في عقد جلسات أعماله رغم القصف الهيستري الذي تعرضت له العاصمة صنعاء مستهدفاً الأحياء السكنية..

وأشار إلى دور أعضاء مجلس النواب في مواصلة الثبات والصمود ومساهماتهم الفاعلة في التحشيد ورفد الجبهات والمحافظات على الجهوزية العالية لمواجهة كافة الاحتمالات سلما وحربا...

وأكد القيسي على أن مجلس النواب والحكومة مكملان لبعض والهدف هو الخروج بتقييم حول الإنجازات والاختفاقات وإمكانية المعالجة وتوحيد جهود الدعم والمساندة لتجاوز الإخفاقات والقصور.

وقدم وزير الإدارة المحلية مصفوفة خاصة بأداء الوزارة وتم إحالتها للجنة المعنية..

### **إيضاحات محافظ محافظة صنعاء حول منح التراخيص المتعلقة بالبناء**

استمع الاجتماع البرلماني الحكومي المنعقد يوم 29 رجب 1444 هـ الموافق 20-2-2023م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي إلى إيضاحات محافظ محافظة صنعاء الأخ عبد الباسط الهادي حول منح التراخيص المتعلقة بالبناء والذي بدوره أكد على أن هناك جهات معنية بالتخطيط الحضري مشيراً إلى توفير وشراء معدات خاصة لرفع المخلفات وإلزام المواطنين برفع مخلفاتهم .. موضحاً أنه تم إعادة الرسوم لكل من قاموا بإزالة مخلفاتهم.



وأكد على أهمية إيجاد الحلول والمعالجات اللازمة لمنع للتداخل الحاصل بين المحافظة والعاصمة مشيراً إلى أن العاصمة صنعاء تلتقي مع تسع محافظات أخرى ولفت إلى وجود تقرير مفصل حول عملية النظافة..

أما بالنسبة لمخلفات البناء فقد عملت محافظة صنعاء على منع البناء العشوائي بقدر ما يكون اتساع الشارع يكون البناء بحيث تكون الأدوار الأولى مواقف للسيارات..

كما أشار إلى بعض الإشكالات المتعلقة بالإيرادات والتدخلات..

## إيضاحات نائب أمين العاصمة بشأن التحديات التي تواجه سير أداء السلطة المحلية في الأمانة

استمع الاجتماع البرلماني الحكومي المنعقد يوم 29 رجب 1444هـ الموافق 20-2-2023م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي إلى إيضاحات أمين عام المجلس المحلي لأمانة العاصمة نائب أمين العاصمة الأخ أمين جمعان الذي أشار إلى التحديات والمشاكل والمعوقات التي تواجه سير أداء السلطة المحلية في الأمانة، وتطرق إلى الآثار المترتبة على العدوان والحصار والمعالجات التي تمت لاستكمال بعض المشاريع ومنها مشروع جسر مذبح.



كما أشار إلى معاناة قطاع النظافة والصيانة كون خدماتها اليوم لم تعد تقدم لـ3 مليون ونصف نسمة في العاصمة لأن هذا العدد تضاعف نتيجة للنزوح الذي شهدته العاصمة من المحافظات الأخرى.. وتطرق في إيضاحاته إلى أهمية تنفيذ خطط وبرامج لتحسين مظهر العاصمة، وبما يلبي احتياجات الكثافة السكانية الكبيرة التي تشهدها العاصمة.

## ردود وإيضاحات وزير العدل حول أداء السلطة القضائية

استمع الاجتماع البرلماني الحكومي المنعقد يوم 28 رجب 1444 هـ الموافق 19-2-2023م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي من وزير العدل القاضي نبيل العزاني إلى إيضاحات حول أداء السلطة القضائية والمحاكم ومدى الالتزام بتنفيذ القوانين واللوائح المنظمة للعمل وتسهيل وتبسيط الإجراءات.

وتطرق إلى دور الوزارة في إعداد الخطط الهادفة لتحديث الأداء لمواكبة التحديثات الملازمة لمقتضيات العصر الرقمي والإجراءات، مؤكداً أن وزارة العدل قطعت شوطاً كبيراً في تطبيق وتشغيل النظام القضائي لتسهيل إجراءات التقاضي واستيعاب تطبيق خدمة الرسائل النصية لإبلاغ المتقاضين بمواعيد الجلسات وموعد تسليم الأحكام.



ولفت الوزير العزاني إلى أن الوزارة عملت على إنشاء وتصميم تطبيق خدمات وزارة العدل عبر الموبايل للبحث عن " قضية، أمين شرعي، معاملة"، وكذا أنشأت قنوات من قبل المحاكم على وسائل التواصل الاجتماعي لمعرفة مواعيد الجلسات واستيعاب التعديلات القانونية في النظام بالقضايا التي يتم استبعادها خلال المدة القانونية، المحددة بثلاث سنوات، وتعديلها إلى سنة ونصف بحيث يتم معرفتها بسهولة من خلال النظام القضائي.

وأفاد بأن الوزارة استوعبت تعاميم هيئة التفتيش القضائي بشأن عدم تأجيل موعد الجلسات أكثر من 21 يوماً إضافة إلى إدخال كافة القضايا المنظورة أمام المحاكم بجميع أنواعها إلى النظام القضائي بعد أن تم الانتهاء من الربط الشبكي، وإدخال القضايا لسنة 1443 هـ بنسبة 97 بالمائة، الأمر الذي بُني عليه لمتابعة إنجاز القضايا ومعرفة عمر القضية وما تم فيها من إجراءات ومتابعة وفق تلك الآلية أولاً بأول.

وأوضح وزير العدل أن الوزارة عملت على استيعاب وتضمين قضايا التنفيذ في النظام القضائي منازعات، إجراءات، خلال العام 1444 هجرية وتطبيقه في المحاكم التجارية بالأمانة، على أن يتم تنفيذه في بقية المحاكم.

وأشار إلى أنه تم تصميم شاشة لوحة قيادة "مؤشرات قياس الأداء" بشكل مفهوم وبسيط وبالأرقام للنظام القضائي، ومن خلال هذه اللوحة تستطيع قيادة السلطة القضائية وقيادة الوزارة، ورؤساء المحاكم متابعة سير حركة القضايا، وعمر القضية، والأعمال وتقييم الأداء وإنجاز القضايا وعدد الجلسات المنعقدة والأحكام المنطوقة والمسلمة لأصحابها لكل قضية على مستوى محاكم الاستئناف والابتدائية.

وبين الوزير العزاني أنه يتم من خلال ذلك متابعة إدخال البيانات وتدفعها للنظام وفلترتها وإتاحتها لقيادة السلطة القضائية ببسر وسهولة لاتخاذ القرارات من خلال مؤشرات قياس أداء النظام القضائي ومتابعة ذلك عبر مختصين قانونيين وذوي خبرة في هذا المجال.

ولفت إلى البدء بتصميم نظام التوثيق العدلي بلغة برمجية حديثة، حيث تم بنسبة 30 بالمائة ومن خلاله سيتم إدخال جميع بيانات المحررات والوثائق وأرشفتها وحفظ صورها ومرفقاتها في النظام أو توثيقها في أقلام التوثيق، وكذا المحررات التي تم إنجاز تحريرها من قبل الأمناء إلكترونياً عبر النظام لتسهيل الرقابة على أعمال أقلام التوثيق والأمناء.

وأضاف: تم تصميم نظام الشكاوى الإلكتروني والذي يحتوي على نافذة خاصة بشكاوى الأمناء ومنتحلي صفة الأمين عبر الموقع الرسمي لوزارة العدل، ومن خلاله يتم معرفة عدد الشكاوى على أمين شرعي معين وما تم من إجراءات بحقه وغيرها من التقارير وأرشفة أولويات الشكاوى، وسيكون متاحاً للمواطن عبر الموقع الرسمي المخصص.

وتطرق إلى أنه بعد أن تم الربط الشبكي لـ 202 محاكم وإصدار التعاميم الوزارية بشأن إدخال كافة البيانات القضائية وما يتعلق "بقضايا، جلسات، أحكام" .. مبيناً أنه تم تدشين مرحلة التدقيق الرقمي للبيانات القضائية من واقع السجلات في المحاكم بأمانة العاصمة، ومحافظات صنعاء، حجة، عمران، صعدة، الحديدة، إب، تم خلال مرحلة التدقيق الرقمي إنجاز الأحكام "تحصيل، طباعة، تسليم متقاضين، أرشفة في النظام".

وذكر وزير العدل أن الوزارة أصدرت بطائق الكترونية للأمناء الشرعيين تجدد سنوياً بعد مراجعة عمل كل أمين والتأكد من سلامة عمله وعدم وجود شكاوى عليه وتصميم وصرف سجلات خاصة بالتصرفات العقارية وربطها بتقييم عمل الأمين والتأشير عليها كل ثلاثة أشهر بحسب القانون وعدم صرف أي سجل جديد إلا بعد فحص ومراجعة السجل السابق.

وأشار إلى تكثيف النزول الميداني للتفتيش الدوري والمفاجئ على أقلام التوثيق والأمناء .. مؤكداً أن هناك لجان من قبل الوزارة تتحرك في الميدان بالإضافة إلى ما تقوم به مكاتب وأقلام التوثيق من إجراءات عملية للتفتيش المستمر على الأمناء.

وأكد وزير العدل أنه تم اعتماد أكثر من 1645 منطقة شاغرة، كما صدرت قرارات وزارية بمنح التراخيص لـ 627 أميناً خلال الفترة القصيرة الماضية.

وأضاف "شكلت الوزارة لجنة للنظر في الشكاوى المقدمة ضد الأمناء والموثقين، وإحالة من ثبت مخالفتهم إلى لجان المسائلة والتأديب أولاً بأول، وبلغت عدد الشكاوى خلال الفترة القصيرة الماضية ضد الأمناء 439 شكوى."

### **ردود وإيضاحات وزير الأشغال العامة والطرق بشأن أداء الوزارة**

استمع الاجتماع البرلماني الحكومي المنعقد يوم 28 رجب 1444 هـ الموافق 19-2-2023م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي إلى إيضاحات وزير الأشغال العامة والطرق، غالب مطلق الذي أكد على أن الوزارة تعمل من خلال تحديد الخطوط العريضة لعملها وفقاً للمهام المنوطة بها في أمانة العاصمة والمحافظات مع مراعاتها الالتزام بتنفيذ القوانين الخاصة بذلك ومنها قانوني السلطة المحلية، والبناء والمواصفات والمقاييس.

ولفت إلى الرقابة على الأعمال الإنشائية للتأكد من سلامتها ومدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس المعتمدة .. مؤكداً التزام الوزارة بملاحظات اللجنة المختصة بمعالجة القصور ومراعاة الأبعاد المستقبلية أثناء إعداد التصاميم الإنشائية في العمارات والأبراج السكنية لمواجهة الأحداث وكوارث الزلازل.

واستعرض الوزير مطلق بعض الصعوبات والإشكالات المتعلقة بالصناديق الخاصة التي تتطلب توحيد الجهود لإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة .. مثنياً جهود محافظ صنعاء في سبيل متابعة إنجاز المشاريع وصيانة الطرق.

وأكد أعضاء اللجان البرلمانية الدائمة المعنية، أهمية أن تخضع الأبراج والعمارات السكنية للإشراف المباشر من قبل مختصين وخبراء وعدم التهاون مع أي مخالفات للمواصفات والمقاييس المعتمدة.

وشددوا على ضرورة مراجعة ما يتعلق بقانون وإنشاء صيانة الطرق وأن تخضع المباني قيد الإنشاء والمستقبلية للفحص والمتابعة كون ذلك يتعلق بسلامة الأرواح .. لافتين إلى أهمية دعم وتوحيد جهود وزارة الأشغال والصناديق التابعة لها والاضطلاع بدورها في استكمال أعمال صيانة الطرق ورفع المخلفات من الشوارع وعدم منح تصاريح البناء لغرض فتح الأسواق والمولات والمطاعم والعمائر السكنية الجديدة إلا بتوفير مواقف للسيارات.

### **ردود وإيضاحات رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة بشأن إنجازات الهيئة**

أكد رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني، الدكتور هاشم الشامي خلال الاجتماع البرلماني الحكومي المنعقد يوم 28 رجب 1444 هـ الموافق 19-2-2023م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي؛ على أن الهيئة عملت على تحديث المخططات السابقة وأصبحت حالياً في إطار النظام الإلكتروني.

وأوضح أن الهيئة أصدرت دليل الإجراءات الخاص بذلك وتم ادخال البيانات للفترة منذ السبعينيات حتى اليوم كما أعدت الهيئة نظام تتبع المعاملات للنظام العقاري وحصر أراضي وأملاك الدولة وتسجيلها.

وأفاد الدكتور الشامي أن الهيئة أنجزت ما يقارب من 50 بالمائة من أراضي الدولة وعملت على إعداد وتنفيذ الربط الشبكي بين الهيئة والمحافظات، وضبط المتلاعبين بالمخططات وإحالتهم إلى الجهات المختصة مشيراً إلى أن الهيئة أعدت أيضاً 1397 ملفاً محالاً للجهات القضائية.

وبشأن توصيات المجلس، خاطبت الهيئة فرع الهيئة بالحديدة وموافاتها بتقرير اللجنة البرلمانية حول أراضي الحديدة وتم الرد على ذلك وأكد رئيس هيئة الأراضي أن الهيئة أنجزت ما يقارب 327 مخططاً على الواقع.

### ردود وإيضاحات رئيس الهيئة العامة للأوقاف عن سير عمل الهيئة

أوضح رئيس الهيئة العامة للأوقاف العلامة عبدالمجيد الحوثي خلال الاجتماع البرلماني الحكومي المنعقد يوم 28 رجب 1444هـ الموافق 19-2-2023م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي أن هناك الكثير من الإشكالات والصعوبات التي تواجه سير عمل الهيئة وهناك لجان مشكلة لمتابعة ذلك من قبل رئيس المجلس السياسي الأعلى.

وأكد على أن الهيئة قامت بمسح وإسقاط الوثائق والمسودات وعمل حصر ميداني للحفاظ على ما يقارب 70 بالمائة من أراضي الأوقاف.

ولفت إلى أن الهيئة بصدد استكمال هذا المشروع والوصول إلى إنشاء خريطة واقعية يكون لها سجلاً خاصاً ورقماً وطنياً، تتوفر كل المعلومات المتصلة بذلك.

وبين العلامة الحوثي أن الهيئة تمتلك معايير في التعامل مع الأوقاف لما هو استثماري وما هو سكني .. لافتاً إلى التنسيق بين الهيئة ووزارة العدل والعمل يجري على قدم وساق وبروح المسؤولية ويسير العمل بالهيئة وفقاً لخطوات تصحيحية.

### ردود وإيضاحات رئيس الهيئة العامة للزكاة عن سير عمل الهيئة

أشار رئيس الهيئة العامة للزكاة الأخ شمسان أبو نشطان خلال الاجتماع البرلماني الحكومي المنعقد يوم 28 رجب 1444هـ الموافق 19-2-2023م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي – إلى أنه سلّم مجموعة من الأدبيات والتقارير التي أعدتها الهيئة تتصل بالإنجازات والأعمال التي نفذتها ومنها مشروع الغارمين "عودة إلى الحياة" الذي ساهم في إطلاق سراح 1500 من الغارمين ورفع الظلم عنهم ممن قضوا عشرات السنين في السجون.

وثنى جهود ودور مجلس النواب الذي يتابع ويراقب أي اختلالات .. مؤكداً أنه تم إعادة مبالغ محصلة عن طريق الخطأ إلى أصحابها.

## إيضاحات نائب رئيس الوزراء وزير المالية حول أداء الصناديق المستقلة

استمع الاجتماع البرلماني يوم 27 رجب 1444هـ الموافق 18-2-2023م برئاسة رئيس مجلس النواب، الشيخ يحيى علي الراعي من نائب رئيس الوزراء وزير المالية د رشيد أبو لحوم إلى إيضاحاته حول أداء الصناديق المستقلة والملحقة، حيث أكد على أن عائدات الصناديق تصرف للأغراض التي أنشئت الصناديق من أجلها وذلك فقا للقوانين الخاصة بها..، موضحاً أن لكل صندوق موازنته الخاصة به وأن هناك محاضر بهذا الخصوص..



وأكد أبو لحوم على أن الوزارة تعمل بناء على توصيات المجلس فيما يتعلق بأداء الصناديق..

وأوضح أنه تم إنشاء محطة بقوة 30ميغا وات لإنارة مدينة الحديدة وتوفير التيار للمواطنين مجاناً.. وأنه تم استكمال إنشاء عدد من منظومات الطاقة الشمسية للمستشفيات وأخرى لكافة المدارس في محافظة الحديدة كما تم إنشاء أول مشروع وطني يعمل بالطاقة الشمسية لأول مرة في الجمهورية اليمنية..

وسلم وزير المالية للمجلس تقريراً بشأن أداء صندوق دعم وتنمية كهرباء محافظة الحديدة والمناطق المجاورة لها في الساحل الغربي..

وأقر الاجتماع إحالة التقرير المقدم من نائب رئيس الوزراء وزير المالية إلى لجنة الشؤون المالية لدراسته واعداد تقرير بذلك..

## إيضاحات وزير التعليم العالي حول بعض الاستفسارات الموجهة إليه بشأن وضع التعليم العالي

استمع الاجتماع البرلماني يوم 27 رجب 1444هـ الموافق 18-2-2023م برئاسة رئيس مجلس النواب، الشيخ يحيى علي الراعي إلى إيضاحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأخ حسين حازب حول بعض الاستفسارات والملاحظات الموجهة إليه حول وضع التعليم العالي والجامعات الأهلية وهموم ومشاكل الجامعات والطلاب في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا.

وأوضح الوزير.. أن المعاملات تمر عبر البوابة الإلكترونية في جميع التخصصات المختلفة.

وحول ما يتعلق بالطاقة الاستيعابية والمعدلات ونسب القبول أكد الوزير على أن الوزارة سوف توافي المجلس بما يتعلق بذلك مشيراً إلى الجامعات التي التزمت بتنفيذ البرامج الطبية، والتي لم تلتزم منها مؤكداً أن هناك إصلاحات للجامعات الأهلية..

وأشار حازب إلى بعض المشاكل ومنها التداخلات في الاختصاصات والتي تحتاج إلى توحيد الجهود لمعالجتها مشيراً إلى بعض الإشكالات المتعلقة بالمبنى الخاص بالوزارة.

كما أكد وزير التعليم العالي على أنه تم التوجيه بحل مشاكل الطلاب الذين عجزوا عن سداد الرسوم وتمكينهم من دخول الاختبارات وحجز النتائج لحين استيفاء سداد الرسوم..

وكان الاجتماع قد استعرض المخالفات والتجاوزات الواردة في تقرير لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة ومنها أهمية الالتزام بتوزيع المقاعد المجانية على مستوى المحافظات وضرورة وجود خطة لدى الوزارة للتوسع في بناء الجامعات من أجل أن يكون التعليم مجانياً لكافة أبناء الشعب اليمني.

وتطرقت الملاحظات إلى أهمية توحيد الرسوم الدراسية في الجامعات مشددة على حل مشكلة عدم السماح للطلاب من دخول الامتحانات بذريعة عدم سداد الرسوم الدراسية.

وقد شدد الاجتماع على أهمية الالتزام بالنصوص الدستورية والقانونية والملاحظات الواردة في تقارير الجهاز المركزي للرقابة المحاسبية..

وفيما يتعلق بإصلاح القوانين فقد أوضح وزير التعليم العالي بأن الوزارة قدمت تعديلات وهي تسير وفق إجراءات معدة لذلك .

أما فيما يخص الطاقة الاستيعابية فقد أشار الوزير انه تم حسمها عبر البوابة الإلكترونية والتي حددت كل ما يتعلق بذلك، ويتم الاشراف عليها فيما يتعلق بالمعايير الخاصة بالجامعات الأهلية؛ أما الجامعات الحكومية فإنها تقدم تقاريرها للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبية..

## إيضاحات وزير التعليم الفني حول بعض المخالفات والصعوبات التي تعترض سير الأداء في الوزارة

فيما يتعلق بالتعليم الفني والتدريب المهني تم خلال الاجتماع البرلماني يوم 27 رجب 1444هـ الموافق 2023-2-18م برئاسة رئيس مجلس النواب، الشيخ يحيى علي الراعي - استعراض المخالفات الخاصة وبعض الإشكالات والصعوبات التي تعترض سير الأداء في الوزارة وموافاة اللجنة بالرد كتابياً حول ما تم استعراضه من مخالفات والتزم الوزير بموافاة اللجنة بتقرير يوضح من خلاله الأنشطة ومستوى أداء الوزارة والصعوبات والمعوقات التي تواجه عملها والحلول المقترحة بشأن ذلك..

وكلف الاجتماع اللجنة بمراجعة القوانين الخاصة بالوزارة والصناديق التابعة لها وتقديم تقرير بذلك..

وكان وزير التعليم الفني غازي محسن قد أشار في سياق إيضاحاته إلى افتقاد وزارة التعليم الفني والتدريب المهني إلى الدعم وتوفير التجهيزات اللازمة لمواكبة عملية التحديث والتطوير التي تشهدها اليوم مجالات التدريب المهني وحاجة سوق العمل.. مشيراً إلى ما ألحقه العدوان بالمباني والمرافق الخاصة بالتعليم الفني والتدريب المهني من دمار وأضرار، وسلم تقريراً بذلك..

## إيضاحات وزير الصحة حول التزام وزارة الصحة العامة والسكان بتنفيذ توصيات المجلس

شدد الاجتماع البرلماني يوم 27 رجب 1444هـ الموافق 2023-2-18م برئاسة رئيس مجلس النواب، الشيخ يحيى علي الراعي على أهمية اضطلاع وزارة الصحة العامة والسكان بدورها المسؤول في ترصد الأوبئة والعمل على مكافحة انتشار مرض شلل الأطفال والحصبة وغيرها من الأمراض والأوبئة الأخرى..

كما شدد على أهمية التزام وزارة الصحة العامة والسكان بتنفيذ توصية المجلس التي التزم بها وزير الصحة في آخر جلسة بشأن استئناف حملة التلقيح للأطفال من منزل إلى منزل وموافاة المجلس بمعلومات حول طبيعة انتشار الأمراض والأوبئة ومضاعفاتها والإجراءات والتدابير اللازمة.. وكذا ما يتعلق بالرقابة على أسعار الدواء والخدمات الطبية ومراعاة الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد..

كما شدد الاجتماع على أهمية الدور الإعلامي للتوعية والتثقيف الصحي وخاصة ما يتعلق بتحصين الأطفال والوقاية والحد من انتشار الأمراض والأوبئة.. مؤكداً على أهمية توفير الدواء المجاني للأمراض المستعصية..

وقد أوضح وزير الصحة أن اللقاحات متوفرة في المراكز المخصصة لذلك وخاصة ما يتعلق بالتطعيم ضد مرض الحصبة وشلل الأطفال.

## الاجتماع البرلماني الحكومي يناقش مواضيع متصلة بالمياه والغاز والنفط

ناقش الاجتماع البرلماني الحكومي المشترك، عقد لقاءاته يوم 24 رجب 1444هـ الموافق 15-2-2023م ، برئاسة رئيس مجلس النواب، الشيخ يحيى علي الراعي. صلاحيات مياه الآبار واسعارها والرقابة على محطات مياه الشرب وضرورة تحديد الأسعار المناسبة لوايتات الماء والاختلالات والتجاوزات في قطاعي النفط والغاز، وأسعار المواد الغذائية.



ضم الاجتماع نائب رئيس المجلس عبدالرحمن الجماعي ووزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي عبدالله أبو حليقة ووزير المياه والبيئة المهندس عبدالرقيب الشرماني ونائب وزير الصناعة والتجارة، احمد محمد الشوتري، ونائب وزير النفط والمعادن ياسر الواحدي، ووكيل أول وزارة الإدارة المحلية عبد السلام الضلعي ورئيس المؤسسة العامة للغزل والنسيج عبد الإله يحيى شيبان، وعدد من المختصين في الجهات ذات العلاقة.

وأكدت ملاحظات الاخوة أعضاء اللجان الدائمة المعنية بالمجلس على أهمية إجراء الصيانة الدورية لأنابيب إسطوانات الغاز لتفادي حدوث الانفجارات التي تحدث بين الحين والآخر .. وضرورة إضافة المادة الخاصة التي تميز رائحة الغاز.

وشددوا على أهمية مراقبة الأسعار وضبط السوق السوداء وتوفير الغاز في المحطات المخصصة لذلك، والحد من ارتفاع أسعار المشتقات النفطية كون ذلك ينعكس سلبا على حركة النقل ومنها نقل الادوية والأغذية.. وحركة تنقلات المواطنين.

كما اكد أعضاء اللجان على أهمية تغيير أسطوانات الغاز التالفة وتثبيت الأسعار بما يتناسب والظروف الاستثنائية التي يمر بها المواطنين.. جراء الآثار المترتبة على العدوان والحصار.

وقد أقر الاجتماع فيما يتعلق بالصناعة والتجارة ما يلي:

أن تقوم وزارة الصناعة والتجارة بتقديم تقرير تفصيلي يتضمن الإجراءات التي قامت بها الوزارة والصعوبات والعراقيل وكذا خطة الوزارة للفترة القادمة وبالتحديد فترة ما قبل حلول شهر رمضان المبارك..

- تقديم تقرير مختصر يتضمن مصفوفة حول وضع مصنع الغزل والنسيج والمؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج مع تحديد المشكلة والحلول الممكنة...

-التأكيد على تقديم تقرير حول مصنع يدكو والحلول المتاحة والفصل في التداخل بين المؤسسة الاقتصادية ووزارة الصناعة والتجارة، وما هو المطلوب من مجلس النواب لمساندة الوزارة ..وعلى ان يتم تقديم التقارير في فترة لا تتجاوز يوم الاثنين القادم وذلك إلى لجنة الصناعة والتجارة بالمجلس..

ولفت الاجتماع إلى طمأنة المواطنين باستقرار الوضع التمويني في أمانة العاصمة والمحافظات، خلال الفترة المقبلة حيث تتوفر الكميات الغذائية الكافية من مادة القمح في المخازن والتي تصل إلى 498.483 ألف طن فضلاً عن كمية القمح المتوقع وصولها والتي تبلغ حوالي 137.000 ألف طن.. وذلك في إطار خطط تأمين المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية الضرورية وهي كميات كبيرة وممتازة مقارنة بمخزون السنوات السابقة.

و فيما يتعلق بالنفط والمعادن تطرق الاجتماع في مناقشته الى ما يلي :

1- بالنسبة لعقود الشراء والاستيراد أوضح نائب وزير النفط ياسر الواحدي أنه لا يوجد لدى وزارة النفط والمعادن وشركتي النفط والغاز أي عقود كونها ليست من تقوم بعملية شراء المواد البترولية والغاز وإنما يوجد لديها دليل إجراءات سوف يتم موافاة المجلس واللجنة به... علماً أن شركتي النفط والغاز تقوم بالرقابة على أسعار الشراء والتحميل ومتابعة وصولها الى ميناء الحديدة وضبط التكاليف.

2- بالنسبة لارتفاع أسعار بيع المشتقات النفطية والغاز المنزلي فإنه يتم تخفيض أسعار البيع في حال انخفاض أسعار البورصة العالمية .. ومع ذلك فإن الوزارة ممثلة بشركتي النفط والغاز تقوم بإنزال إعلانات بشكل مستمر لفتح باب المنافسة أمام التجار (المستوردين ) في محاولة لإيجاد أسعار أقل ولازال باب المنافسة مفتوح.

3- بالنسبة للكميات والمعدات التي يتم ضبطها في السوق السوداء فإن شركتي النفط والغاز تقوم بصرف وتوزيع تلك الكميات المطابقة للمواصفات ومحاسبة قيمة تلك المواد لأصحابها على مراحل وهي الآن بصدد إطلاق ومحاسبة المرحلة الثانية من تلك المضبوطات مالم تكن محتجزة في قضية جنائية تمت أثناء عملية الضبط.

4- بالنسبة لأسطوانات الغاز المخزنة في مواقع وأحواش شركة الغاز والتي لازالت لدى الشركة سوف يتم إعادة النظر فيها وتوزيع ما يمكن توزيعه على المواطنين واستبداله بالتالف على أن تحتفظ الشركة بنسبة 10% كمخزون استراتيجي وأصول لها.

5- بالنسبة لأسطوانات الغاز الجديدة فقد تم صناعة عدد (25) الف أسطوانة لشركة الغاز عبر المصنع اليمني ويتم حالياً توزيعها على أمانة العاصمة وبقية المحافظات ، كما تم صيانة عدد (15) الف أسطوانة ويتم توزيعها على المواطنين ضمن برنامج التوزيع عبر الوكلاء. أما ما يتعلق بالنقاط التي تمت مناقشتها بخصوص موضوع المياه فقد أكد الاجتماع ما يلي:  
-إعادة النظر في تعميم وزارة المالية بخصوص تحديد أسعار الماء ووايتات مياه الشرب...  
وحدث الاجتماع وزارة المالية على تنفيذ بعض المشاريع بالطاقة الشمسية، و القيام بجدولة المديونية المستحقة على الجهات الحكومية لمؤسسات المياه والصرف الصحي من الموازنات المعتمدة لتلك الجهات .

-إعادة النظر في تعميم وزارة المالية بخصوص إيرادات المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي، حيث قامت وزارة المالية بسحب تلك الإيرادات وجعلها إيرادات مركزية مما عطل أعمال المؤسسات وهذا مخالف للقانون..

-بخصوص أسعار مياه وايتات الشرب قامت الوزارة بإعداد مشروع قرار بشأن تسعيرة وايتات مياه الشرب وتم رفعها الى نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات والتنمية لاعتمادها..  
وأكد الاجتماع على أن المسؤول الأول بحسب القوانين لمراقبة الأسعار ومتابعة الالتزام بالجود هي وزارتا الصناعة والتجارة، والمياه والبيئة وعليها الالتزام بتنفيذ مهامها إزاء ذلك.  
-بالنسبة لتغطية حاجة الأمانة للمياه فقد أوضح الجانب الحكومي ممثلاً بوزير المياه أنه تم عمل دراسة لتغطية في حدود 30% ، والتي تحتاج الى 300 بئر بتكلفه 3 مليار دولار لتوفير المياه.. الأمر الذي يتطلب توفر التمويلات اللازمة لتنفيذ تلك الدراسة..

وقد أكد وزير المياه المهندس عبدلرقيب الشرماني على أن الوزارة تعمل على تنفيذ مشاريع بالطاقة الشمسية لتحسين أداء الخدمة فيما يتعلق بتوفير مياه الشرب... وأن الوزارة تعمل بحسب الإمكانيات المتاحة لديها.

### **إيضاحات وزير الكهرباء والطاقة حول اللائحة المقدمة من الوزارة**

ناقش اجتماع برلماني حكومي مشترك عقد بمجلس النواب يوم 23 رجب 1444هـ الموافق 14-2-2023 م ، برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي عددا من القضايا الهامة.

ضم الاجتماع نائبي رئيس المجلس عبدالسلام هشول وعبدالرحمن الجماعي ونواب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن د.جلال الرويشان والرؤية الوطنية محمود الجنيد والخدمات د. حسين مقبولي.

تم الاستماع إلى إيضاحات وزير الكهرباء والطاقة د محمد البخيتي حول ما أكده عليه أعضاء مجلس النواب بشأن ملاحظاتهم حول اللائحة المقدمة من وزارة الكهرباء وضرورة إحالتها إلى اللجنة المختصة لدراستها والتأكد من عدم مخالفتها للدستور والقوانين النافذة؛ وكذا التأكيد على ضرورة إجراء مراجعة سريعة لأسعار التيار الكهربائي.

وأشار في ايضاحاته بأن الكهرباء تمثل عصب الحياة للمواطنين لافتاً إلى الاحتياجات الفعلية وما هو متوفر حالياً... مؤكداً انه سلم لمجلس النواب ردوداً تفصيلية عن ملاحظات واستفسارات الأخوة أعضاء المجلس وحساب تكاليف تعرفه أسعار الكهرباء والحلول الممكنة.

وتطرق الوزير البخيتي في ايضاحاته إلى قيام الوزارة بإعداد لائحة تنظم أسعار التيار الكهربائي مشيراً إلى انه قد تم مراجعتها من عدد من الأجهزة الرقابية والجهات المعنية في الحكومة وأقرها مجلس الوزراء؛ حيث تتضمن تلك اللائحة تحديد التعرفة والردع للمخالفين.

كما أشار إلى أن هناك عشرات المشاريع يمكن تفعيلها بالطاقة الشمسية بالإضافة إلى إمكانية إيجاد حلول بديلة للاستفادة من عائدات صندوق دعم وتنمية كهرباء محافظة الحديدة والمناطق المجاورة لها في الساحل الغربي لتوسيع تقديم خدمات الكهرباء والطاقة للمواطنين.

وفي الاجتماع أكد الأخوة رؤساء اللجان الدائمة بمجلس النواب في ملاحظاتهم على أهمية إعادة النظر في أسعار تعرفه الكهرباء وإلزام الحكومة بإجراء مراجعة سريعة وبما يراعي الظروف الاستثنائية التي يمر بها المواطن اليمني جراء استمرار تداعيات العدوان والحصار والآثار المترتبة عليهما..

وشدد رؤساء اللجان الدائمة على أهمية إعادة تأهيل قطاع الكهرباء والمحافظة على أصول الكهرباء الحكومية في المدن والأرياف وإجراء الصيانة الدورية لها والعمل على تطويرها وتحديثها..

كما ناقش الاجتماع عدداً من القضايا العامة ومنها ما يتعلق بتنظيم سير المركبات والدراجات النارية وضبط المخالفات المرورية وبدون استثناء.

واكد الاجتماع على أهمية رفع مستوى الوعي للارتقاء بمستوى أداء الخدمات المرورية ودعم جهود رجال المرور باعتبار رجل المرور يمثل واجهة الدولة ويعكس النظام الحضاري للمجتمع.

وأقر الاجتماع توجيه رسالة من رئيس مجلس النواب إلى رئيس مجلس الوزراء يتم فيها تحديد مواعيد حضور الوزراء المعنيين لمناقشة القضايا المحددة حسب الجدول المخصص لمناقشة كل قضية على حدة مع اللجان البرلمانية المعنية وفقاً لتلك القضايا التي طلبت الحكومة لمناقشتها في جلسة السبت الماضي..

وعلى أن يلتزم الجانب الحكومي بإعداد مصفوفة تحدد الصعوبات والحلول المقترحة لكل قضية على حدة.

## **البرلمان يناقش عدداً من القضايا بحضور رئيس وأعضاء حكومة الإنقاذ**

ناقش مجلس النواب في جلسته يوم، 20 رجب 1444هـ الموافق 11-2-2022م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي، وبحضور رئيس حكومة الإنقاذ الوطني الدكتور عبدالعزيز بن حبتور ونواب رئيس الوزراء والوزراء، عدداً من القضايا العامة.

وفي مستهل الجلسة، رحب رئيس المجلس برئيس وأعضاء الحكومة، معبراً عن شكره وتقديره لحضورهم بناء على طلب المجلس، لمناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالجانب المعيشي للمواطنين ومنها أسعار المواد الغذائية والدوائية والوقود والكهرباء والمياه، وأداء الصناديق الخاصة وخطتها

وبرامجها وفقاً لقوانين إنشائها... إضافة إلى مناقشة بعض الإشكالات المتعلقة بقضايا الأراضي الخاصة بالمواطنين، وأملاك الدولة، والأوقاف، وقضايا التعليم العام والعالي، والحريات العامة، ومدى التزام الجهات المعنية بالدستور والقوانين النافذة، فضلاً عن مناقشة تفعيل دور السلطة المحلية في أمانة العاصمة والمحافظات والمديريات.



كما تم مناقشة قضايا الصحة العامة والنظافة وتنظيم حركة السير واستكمال ترسيم السيارات والدراجات النارية.

وأكد رئيس مجلس النواب، على أهمية تكامل الأداء بين السلطين التشريعية والتنفيذية، وفقاً للمهام واللوائح المنظمة، لوضع المعالجات الكفيلة بالحد من الاختلالات ومكامن القصور.

وحث رئيس مجلس النواب رئيس وأعضاء حكومة الإنقاذ الوطني، على مضاعفة الجهود لتحسين الأداء الحكومي في معالجة تلك القضايا والمواضيع .. مؤكداً ضرورة اضطلاع الحكومة بتنفيذ المهام والواجبات المنوطة بها

ودعا رئيس المجلس إلى توحيد الجهود للتغلب على كافة الصعوبات والإشكاليات الناتجة عن تداعيات العدوان والحصار والآثار المترتبة عليهما.

من جانبه ثمن الدكتور عبدالعزيز بن حبتور، جهود رئيس وأعضاء مجلس النواب واهتمامهم بمناقشة عدد من القضايا الهامة التي تتعلق بهموم المواطنين.

ولفت رئيس الوزراء في إيضاحاته إلى جملة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة بعض القضايا التي طلبت الحكومة اليوم لمناقشتها ومنها النزول الميداني للرقابة على أسعار السلع والخدمات مما أدى إلى انخفاض ملحوظ لأسعار بعض السلع ومن ثم الوقوف بحزم ضد المخالفين لتلك الإجراءات وإعداد خطة في إطار الترتيب لاستقبال شهر رمضان المبارك..

وأشار إلى معالجة بعض القضايا والإشكالات المتعلقة بالأراضي وفقاً للأطر القانونية.

ولفت رئيس الوزراء، إلى أن الحكومة تعمل في ظروف استثنائية وميزانية لا تتجاوز 7٪ مقارنة بما كان يتوفر للحكومات السابقة..

مشيرا إلى التفاف تحالف العدوان على الهدن المعلنة وحرمان الشعب من الاستفادة من عائداته وثرواته النفطية والغازية في ظل مرحلة من اللا سلم واللا حرب..

وفي الجلسة أشار أعضاء مجلس النواب في سياق نقاشاتهم إلى الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد نتيجة لتداعيات العدوان والحصار ... مؤكداً على ضرورة معالجة القضايا التي تم طلب حضور الحكومة لمناقشتها ومنها الوقوف امام الإشكالات القائمة على أراضي المواطنين وأراضي الأوقاف وعقارات الدولة وإيجاد الحلول المناسبة لها وفقاً لأطر القانونية والدستورية..

كما أكدوا على أهمية النزول الميداني للتلقيح ضد مرض الحصبة وشلل الأطفال حسب التزام وزير الصحة أمام المجلس في الجلسة المخصصة لمناقشة ذلك .

وأشار الإخوة أعضاء المجلس إلى أهمية تشجيع المنتجات الزراعية المحلية والعمل على إيقاف استيراد المنتجات الزراعية المتوفرة محلياً من الخارج مثل البن والزبيب والثوم وغيرها من المنتجات ومنع تداول المبيدات المضرة بالمنتجات الزراعية وصحة المواطنين وتفعيل الرقابة على أسعار المواد الغذائية والأدوية والخدمات..

كما أكدوا على أهمية تفعيل دور الأجهزة الرقابية وتفعيل دور القضاء وتوفير المناهج التعليمية والكادر التعليمي في المدارس الحكومية وصرف مرتبات المعلمين والمعلمات.. وتوزيع مادة الغاز المنزلي بما يلبي احتياجات المواطنين في امانة العاصمة والمحافظات وعبر اليات المحطات المخصصة لذلك..

وتطرق أعضاء مجلس النواب في نقاشاتهم إلى ارتفاع أسعار الكهرباء وضرورة إعادة النظر فيها وبما يتناسب مع ظروف المواطنين وإلغاء رسوم الاشتراك من فواتير الكهرباء التجارية والحكومية..

وأكّدوا على أهمية ان تخصص الصناديق المستقلة و الملحقة للأغراض التي أنشأت من اجلها ومنها ما يتعلق بأداء صندوق كهرباء محافظة الحديدة والمناطق المجاورة لها في الساحل الغربي.

واكد الاخوة نواب الشعب على ضرورة أن تعمل الحكومة وفقاً لبرنامج حكومي يمكن محاسبتها من خلال ذلك البرنامج.

وشدد أعضاء المجلس على أهمية الرقابة المستمرة والنزول المفاجئ للأسواق وتفعيل دور السلطة المحلية كونها من أهم مقومات البناء المؤسسي..

كما تطرقت نقاشات الاخوة النواب إلى ضرورة الاهتمام بنظافة المدن وتنظيم حركة سير المركبات والدراجات النارية وأن تعامل الدراجات النارية مثل المركبات وضبط المخالفين لقواعد المرور.

وتمن الاخوة نواب الشعب الجهود التي تبذلها شرطة المرور لتنظيم حركة السير وحثهم على مضاعفة المزيد من الجهود لتحسين الأداء المروري في العاصمة والمحافظات.

وبعد نقاش مستفيض أقر المجلس أن تواصل اللجان المعنية مناقشة القضايا التي طرحت خلال جلسة اليوم مع الوزراء المعنيين وأن يتم مناقشة كل قضية على حدة، وذلك ابتداء من يوم الثلاثاء القادم بحضور رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء ونائب رئيس المجلس ووضع الحلول والمعالجات المناسبة لتلك القضايا وموافاة المجلس بنتائج ذلك.

## **البرلمان يستمع لرسالة رئيس المجلس الموجهة إلى رئيس الوزراء، بشأن حضور الحكومة**

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 17 رجب 1444هـ الموافق 8-2-2023م بحضور وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي أبو حليقة، إلى رسالة رئيس المجلس الموجهة لرئيس حكومة الإنقاذ الوطني الدكتور عبد العزيز بن حبتور، بشأن حضور الحكومة لمناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالجانب المعيشي للمواطنين ومنها أسعار المواد الغذائية والدوائية والوقود والكهرباء والمياه، وأداء الصناديق الخاصة وخططها وبرامجها وفقاً لقوانين إنشائها.

كما تضمنت الرسالة ضرورة مناقشة بعض الإشكالات المتعلقة بقضايا الأراضي الخاصة بالمواطنين، وأملاك الدولة، والأوقاف، وقضايا التعليم العام والعالي، والحريات العامة، ومدى التزام الجهات المعنية بالدستور والقوانين النافذة، فضلاً عن مناقشة تفعيل دور السلطة المحلية في أمانة العاصمة والمحافظات والمديريات، ومناقشة قضايا الصحة العامة والنظافة وتنظيم حركة السير واستكمال ترسيم السيارات والدراجات النارية.

## **مجلس النواب يقر حضور الحكومة لمناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بقضايا وهموم المواطنين**

أقر مجلس النواب في جلسته يوم 16 رجب 1444هـ الموافق 7-2-2023م طلب حضور حكومة الإنقاذ الوطني برئاسة الدكتور عبد العزيز بن حبتور لمناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بقضايا وهموم المواطنين وتحسين الخدمات وتسهيل الإجراءات والمعاملات والرقابة على أسعار السلع والخدمات..

## **مجلس النواب يلزم الحكومة بعدد من التوصيات المتعلقة بالجانب الصحي**

أقر مجلس النواب في جلسته يوم 15 رجب 1444هـ الموافق 6-2-2023م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي تقرير لجنة الصحة العامة والسكان بشأن الزيارة الميدانية إلى ديوان وزارة الصحة وصندوق مكافحة السرطان والمركز الوطني لعلاج الأورام والمؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان.

كما أقر المجلس تقرير لجنة الصحة العامة والسكان بشأن تحصين الأطفال وتفشي بعض الأوبئة كالحصبة وشلل الأطفال وغيرها..

جاء ذلك بعد التزام الجانب الحكومي ممثلاً بوزير الصحة العامة والسكان د. طه احمد المتوكل بتنفيذ التوصيات التالية:

1-قيام صندوق مكافحة السرطان بالاضطلاع بدوره وفقاً لقانون إنشائه وتقديم الدعم اللازم لمرضى السرطان سواء المتعلقة بالفحوصات أو توفير الأدوية أو العمليات الجراحية وغيرها ،مع الاستفادة المثلى من الموارد التي يتحصلها الصندوق ومتابعة الجهات التي لا تقوم بالتسديد وإلزامها بسرعة تسديد ما عليها للصندوق ووفقاً للقانون.

2-سرعة تقديم خطة واستراتيجية لمكافحة أمراض السرطان بمشاركة الجهات المعنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

3-الاهتمام بالتدريب والتأهيل للكوادر العاملة في هذا القطاع ووفقاً لأحدث الأساليب ، وتوفير المعدات والأجهزة الحديثة وأجهزة فصل الدم والفحص المبكر والاشعة المقطعية وغيرها.

4-التخاطب مع الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الدواء وغيرها من المنظمات الإنسانية بالسماح بدخول الأجهزة الاشعاعية واليود الذري والمحاليل والأدوية وغيرها والاحتياجات اللازمة لمرضى السرطان.

5-سرعة عمل خارطة لمرض السرطان توضح موقع الإصابات بالمرض وأنواعه وزمن الإصابة والأسباب والعمل على منع انتشار المرض بكافة الوسائل المتاحة.

6-نشر التوعية بين أوساط المجتمع ومن خلال المناهج المدرسية المعدة لغرض التعريف بالمخاطر بأهمية الكشف المبكر ، والمواد المسرطنة ، والممارسات التي قد تؤدي إلى المرض وكيفية تجنبه.

7-توحيد الآليات والبروتوكولات المتعلقة بالمرض والمسؤوليات المتعلقة به وتسهيل الوصول إلى الخدمات المقدمة للمريض بسهولة ويسر إلى جانب الدعم النفسي والمعنوي للمريض.

8-الزام الهيئة العليا للمواصفات والمقاييس والهيئة العليا للأدوية كلا فيما يخصه بإجراء الفحوصات اللازمة لكافة المواد المستوردة وتحديد الجودة ومدى الالتزام بالمواصفات وغيره.

9-الزام وزارة المياه والبيئة والجهات ذات العلاقة بعمل شبكه رصد مستوى التلوث في النظام البيئي (تربة - ماء - هواء) خاصة في أماكن التجمعات السكانية والمصانع والمستشفيات ومراكز الابحاث ومجاري مياه السيول والأمطار وخزانات المياه وغيرها.

10-قيام وزارة الصحة والمكاتب التابعة لها بعدم الترخيص لأي منتج أو مصنع غير مستوفٍ للشروط والمواصفات ، والتعريف المسبق بمخاطر استخدامه على المدى القصير والبعيد.

11-زيادة الاستثمارات في البنى التحتية والبحث العلمي المتعلقة بمرض السرطان وكذا زيادة الدعم الحكومي لتغطية الفجوة القائمة بين ما يقدمه الصندوق والقطاع الخاص ممثلاً بالمؤسسة وغيرها ؛وتبنى الحكومة للمشاريع الاستراتيجية بمشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

12-سرعة استكمال تنفيذ مشروع مركز الجرداء للأورام ، ووحدة جراحة الأورام للكبار في الصندوق ومستشفى الكويت العام وغيرها وتخصيص وحدة متكاملة لمرضى سرطان الدم وتكليف المعنيين بسرعة حل الإشكال في مشروع انشاء مختبر بساحة الأشغال من قبل الصندوق.

13-سرعة تدريب الكادر الصحي في مستشفيات النساء والولادة على إجراء جراحة متخصصة لأورام الرحم وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة لذلك.

كما اقر المجلس التوصيات المتعلقة بالتحصين ضد مرض الحصبة وشلل الأطفال ومكافحة الامراض والأوبئة الأخرى وهي كما يلي:

1.اعتماد ميزانية عاجلة لتدشين حملة واسعة للتحصين تشمل جميع المديریات والمحافظات ويرافقها العمل التوعوي المشترك والذي يجب أن تساهم به كل الجهات الحكومية والمجتمعية والأهلية لإيصال رسالة عن أهمية التحصين ضد الأوبئة إلى كل التجمعات السكانية في الجمهورية اليمنية.

2.التنسيق الشامل مع المنظمات العالمية المهمة بالشأن الصحي لتوفير الدعم الفوري اللازم لنجاح الحملة ولنجاح برامج التحصين الشامل بدءاً من يوم الولادة وحتى السنة الثالثة وما بعد بالنسبة للأطفال ، وكذلك هو الحال بالنسبة للأمهات والفتيات المُقدمات على الزواج وضمن استمرار تقديم خدمات التحصين بما يحقق النتائج الفضلى لصحة الأطفال ومنع انتشار الأوبئة.

3.يجب أن تسهم كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة ووسائط التواصل الرسمية، ويسهم كذلك المعنيون بالوعظ والإرشاد وكل المنابر الحكومية والأهلية بأداء واجباتهم تجاه أجيالنا القادمة الذين يشكلون عماد المستقبل ورجال الغد المشرق ليمن حراً مستقلاً ومزدهراً قادر على النمو والتطور والإبداع والحياء بالصورة التي نتمناها ونرجو الله تعالى أن يوفقنا في مسعانا لتحقيق الأفضل من أجل صيانة الحياة ، والتي هي واحدة من أنبل المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية.

4.يتم تقديم تقرير شامل للمجلس عن ما توصلت إليه وزارة الصحة العامة والسكان وشركاؤها بشكل عام بشأن تنفيذ هذه التوصيات خلال شهر واحد من المصادقة على هذا التقرير.

### **البرلمان يقر حضور وزير المالية ومحافظة البنك المركزي**

أقر مجلس في جلسته يوم 13 رجب 1444هـ الموافق 4-2-2023م تكليف لجنة الشؤون المالية بطلب وزير المالية ومحافظة البنك المركزي للاستيضاح منهم حول تلك الحوالات وموافاة المجلس بتقرير إزاء ذلك..

### **إيضاحات وزير الصحة بشأن وفاة عدد من الأطفال بسبب انتشار الأمراض**

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 9 رجب 1444هـ الموافق 31-1-2023م من وزير الصحة العامة والسكان الدكتور طه المتوكل إلى رد بشأن استفسارات أعضاء المجلس ولجنة الصحة العامة والسكان بالمجلس حول وفاة عدد من الأطفال بسبب انتشار الأمراض والأوبئة ومنها الحصبة وشلل الأطفال.

وأوضح وزير الصحة أن اللقاءات متوفرة في جميع المراكز الصحية المخصصة لذلك .. مشيراً إلى تفاقم المشاكل الصحية بسبب تداعيات العدوان والحصار ومنها سوء التغذية وانخفاض المناعة بسبب عدم توفر المكونات الغذائية والحالة النفسية للأطفال. وأفاد بأن ما بين 150 إلى 170 طفلاً يتوفون يومياً الأمر الذي يقرع أجراس الخطر بتفاقم الحالة الصحية جراء استمرار العدوان والحصار والحرب الاقتصادية التي تنعكس على الوضع المعيشي للأسرة اليمنية .. مؤكداً استعداد وزارة الصحة تنفيذ ما يصدر عن مجلس النواب من توصيات بهذا الخصوص.

وثنى الوزير المتوكل، دور وجهود رئاسة وأعضاء مجلس النواب في متابعتهم للجوانب والأوضاع الصحية.

وفي الجلسة أكد مجلس النواب ضرورة اضطلاع وزارة الصحة بدورها في ترصد انتشار الأمراض والأوبئة ومنها ما يتعلق بالحصبة وشلل الأطفال وتوفير الإجراءات الاحترازية واللقاءات وفقاً لبرامج التحصين التي كانت معتمدة من خلال النزول إلى مساكن المواطنين وفق آليات وخطط تقوم بإعدادها وتنفيذها الوزارة في العاصمة صنعاء والمحافظات وصولاً لتوفير اللقاءات للأطفال في الأرياف والمناطق النائية.

وشدد على أهمية التصدي للشائعات التي تستهدف وعي المجتمع بأهمية تحصين الأطفال باللقاءات .. لافتين إلى أن هناك معامل ومختبرات طبية يمكن إخضاع تلك اللقاءات للفحص والاختبار للتأكد من فاعليتها وإحباط أي محاولات تستهدف حياة الأطفال والأسرة اليمنية. وأكد مجلس النواب، أهمية رفع مستوى اليقظة والحذر بتفعيل دور التنقيف الصحي عبر مختلف وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

### سؤال النائب الورقي الموجه لوزير الداخلية

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 8 رجب 1444 هـ الموافق 30-1-2023م من عضو المجلس نجيب احمد الورقي، إلى سؤال موجه إلى وزير الداخلية حول بعض القضايا والإشكالات المتعلقة بأداء مراكز وأقسام الشرطة وإدارات الأمن في أمانة العاصمة والمحافظات، ودور الوزارة تجاه بعض المخالفات والتجاوزات في أداء واجباتها المناطة بمحاسبة المخالفين والمقصرين في أعمالهم. وأشار الورقي في استفسارته إلى أهمية تفعيل العمل الرقابي من خلال تكليف لجان رقابية مختصة لزيارة أقسام الشرطة وإدارات الأمن والسجون للاطلاع على ملفات القضايا الخاصة بالمواطنين وإنهاء المظالم إن وجدت. وطالب عضو مجلس النواب، بحضور وزير الداخلية للرد على السؤال الموجه له في أقرب وقت ممكن عملاً بنص اللائحة الداخلية للمجلس.

### مجلس النواب يقر حضور رئيس وأعضاء الحكومة

أقر مجلس النواب في جلسته يوم 7 رجب 1444 هـ الموافق 29-1-2023م حضور رئيس وأعضاء الحكومة إلى المجلس لتقديم الموازنة العامة للدولة للعام 1444 هـ والحسابات الختامية للدولة للأعوام السابقة وكذا لمناقشة موازنة الصناديق المستقلة والملحقة وغيرها من القضايا وهموم ومعاناة المواطنين وذلك في جلسة الأربعاء القادم.

كما أقر المجلس حضور وزير الصحة العامة والسكان جلسة يوم غد الاثنين لمناقشة موضوع انتشار مرض الحصبة وشلل الأطفال ووفاة عدد من الأطفال وكذا انتشار عدد من الأمراض..

### **استجواب النائب الزنم الموجه لرئيس الحكومة وعدد من الوزراء**

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 7 رجب 1444هـ الموافق 29-1-2023م من عضو مجلس النواب د. على محمد الزنم إلى الاستجواب الموجه منه إلى رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء وزير المالية ووزير الإعلام والخدمة المدنية.. بشأن موظفي وزارة الإعلام المتعاقدين والمتعاونين المتوقفة مرتباتهم التعاقدية منذ العام 2000 والتي سبق لعضو المجلس الزنم وأن توجه عبر المجلس بعدد من الأسئلة والاستفسارات في حينه وحضر وزير الإعلام للرد عليها..

وكان المجلس قد أوصى الحكومة بتكليف وزراء المالية والخدمة المدنية والإعلام بمعالجة وضع الإعلاميين المتعاقدين والمتعاونين وذلك في شهر يونيو من العام الماضي 2022م ولم يتم إيجاد الحلول والمعالجات لذلك..

وقد طالب الزنم بحضور رئيس الوزراء والوزراء الذين شملهم الاستجواب للرد على الاستفسارات التي تضمنها الاستجواب في أقرب وقت ممكن عملاً بنص اللائحة..

### **سؤال النائب البكري الموجه لوزير النفط**

استمع مجلس النواب في جلسته يوم 7 رجب 1444هـ الموافق 29-1-2023م من عضو مجلس النواب محمد منصور البكري إلى السؤال الموجه إلى الأخ وزير النفط والمعادن حول عدم الاستمرار في توزيع الغاز المنزلي عبر المحطات المخصصة والتي كان يتوفر فيها للمواطنين في أمانة العاصمة والمحافظات بيسر وسهولة وبحسب امكانياتهم الشرائية بدلا من التحول إلى آلية التوزيع عبر عقال الحارات

وطالب البكري بحضور وزير النفط والمعادن للإيضاح حول ذلك في جلسة مقبلة.

### **البرلمان يستمع إلى عدد من رسائل الحكومة بشأن تنفيذ توصيات المجلس**

باعتبار التوصيات الصادرة عن مجلس النواب أحد الأدوات الرقابية الهامة استمع مجلس النواب في جلسته يوم 6 رجب 1444هـ الموافق 28-1-2023م وهي أولى جلسات الفترة الأولى من الدورة الثانية لدور الانعقاد السنوي الـ18 إلى رسائل رئيس حكومة الإنقاذ الوطني الدكتور عبد العزيز بن حبتور الموجهة لرئيس مجلس النواب بشأن العمل بتوصيات المجلس التي أقرها أثناء مناقشته لتقرير لجنة السلطة المحلية ..

ورسالته بشأن العمل بتوصيات مجلس النواب التي أقرها اثناء مناقشة تقرير لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين حول نشاط المعهد الدبلوماسي. وكذا رسالته فيما يتعلق بالربط الشبكي للوحدات الاقتصادية والمستقلة.



كما استمع نواب الشعب إلى رسالة وزير النفط والمعادن بشأن العمل بتوصيات المجلس التي أقرها عند مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجان(التجارة والصناعة- الصحة العامة والسكان- المياه والبيئة- التنمية والثروات المعدنية- الخدمات- الشؤون المالية)حول القضايا التي تضمنها محضر سابق للمجلس فيما يخص وزارة النفط والوحدات التابعة لها، إضافة إلى رسالة وزير التعليم العالي والبحث العلمي المرفق بها تقرير عن دور الوزارة وجهودها في متابعة الايفاد والابتعاث الدراسي لطلابنا في الداخل والخارج وذلك حسب ما تضمنه تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي التعليم العالي والشباب والرياضة ولجنة الشؤون الخارجية والمغتربين .

كما استمع نواب الشعب من وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي عبد الله أبو حليقة إلى رسالته بشأن المواضيع المتعلقة بالتقرير الموجز للفترتين السابقتين فيما يخص وزارة الكهرباء والطاقة حول عدد من الإجراءات التي اتخذتها والرد على الاستفسارات المتعلقة بصندوق تنمية محافظة الحديدة... وكذا رسالة وزير الدولة بشأن تنفيذ توصيات المجلس الواردة في تقرير لجنة السلطة المحلية والإجراءات المتخذة من وزارة الإدارة المحلية بشأن ذلك.. ضافة إلى الاستماع من أبو حليقة إلى رسالته بشأن المصفوفة التنفيذية وعدد من الإجراءات المتخذة من قبل وزارة المياه والبيئة فيما يتعلق بمستوى تنفيذ توصيات المجلس منها.